الكويت (الدكتور فايز صايغ) بالقاء البيان . وبتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٧٠ وهو يوم التصويت القى السيد مندوب دولة الكويت البيان التالي والذي انقله حرفيا لاهميته : « بالنيابة عن وفد الكويت ، وبناء على طلب وفود الجزائر والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن الجنوبية وسوريا واليمن اود ان اتلو البيان الاتي نصه : لقد عز علينا نحن وفود الجزائر والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية واليمن الجنوبية وسوريا واليمن ـ ان نقر عدم الاشتراك في التصويت على مشروع القرار . ففي حين تجعل بعض صفات مشروع القرار هذا تصويتنا ضده امرا لا يمكن التفكير فيه ، فان احكاما اخرى فيه تجعل تصويتنا بتأييده امرا غير ممكن . لقد شعرنا دائما ، وما زلنا نشعر ، باننا نرتبط بالوفود التي اشتركت في تقديم مشروع القرار هذا بروابط الصداقة وتقاليد التعاون المتبادل ، وهي روابط متعددة الجوانب عادت علينا جميعا بالخير العميم . وفيما يتعلق بجوهر مشروع القرار نفسه ، فاننا ما فتئنا نؤيد هنا في الامم المتحدة بكل قلوبنا ودون اي تحفظ كما تناصر كل من حكوماتنا بجميع الوسائل التي تملكها ـ ما يوده مشروع القرار من المطالبة بانسحاب اسرائيل انسحابا كاملا من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ . اذ ان الروابط الاخوية بين البلدان العربية ، فضلا عن ولائها المشترك لمبادىء الميثاق ، تجعل من هذا الهدف حجر الزاوية في سياسات حكوماتنا ، ومحور مساعينا في الامم المتحدة . بيد ان هناك عوامل اخرى تجعل من المستحيل علينا ان نفكر بمنح تأييدنا لمشروع القرار في مجموعه ، وتلك العوامل هي الاتي بيانها : اولا : ان المشكلة الفلسطينية هي الاساس لما يسمى « الحالة في الشرق الاوسط » وجوهرها . ومع ذلك، فان مشروع القرار لا يشير الى تلك المشكلة الا اشارة عابرة . ثانيا : ان الفقرة الوحيدة التي يشير فيها مشروع القرار الى المشكلة الفلسطينية (في صيغتها المعدلة كما وردت في النص المنقح لمشروع القرار) تنطوي على تراجع حيث انها تقتصر على النص على « اعادة تأكيد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين » ، وهو ما اعلنته الجمعية العامة بصورة رسمية في قرارها رقم ٢٥٣٥ ب (الدورة ٢٤) الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٦٩ . ثالثا : نأسف كل الاسف لان الشعب الفلسطيني الذي يرجع عهد اعتراف المجتمع الدولي باستقلاله الى نصف قرن مضى كان غائبا اثناء المناقشة الحالية حول « الحالة في الشرق الاوسط » ، وبذلك فقد حرم من فرصة الاشتراك في مداولات الجمعية العامة في هذه المسألة . ورغم ان الكثير من الوفود يستطيع تأييد قضية الشعب الفلسطيني ، بل ويؤيدها بالفعل ، فليس ثمة من يملك سلطة التحدث باسم هذا الشعب غير ممثليه . رابعا : ان كلا من حكوماتنا لا يمكنها ان تقبل ، وهي لا تقبل ، اي حل لمشكلة فلسطين يرفضه الشعب الفلسطيني نفسه . ولقد تلقينا رسميا ما يشعرنا بان قيادة الشعب الفلسطيني ترفض مشروع القرار موضوع البحث . خامسا : ان اسرائيل تتألف الاغلبية الساحقة لسكانها من مستوطنين دخلاء اجانب ، جردوا سكان فلسطين الاصليين من ارضهم وممتلكاتهم ، او اخضعوها لسلطاتهم بعد ان احتلوا وطنهم واغتصبوه . وعلى ذلك فان القول ، على غرار ما يعلقه مشروع القرار ، بأن الاعتراف بما تدعيه اسرائيل لنفسها من خصائص الدولة ومقوماتها وحقوقها هو شرط لازم لتحقيق سلام عادل ، ان هذا القول انما هو بمثابة القول بان اضفاء الشرعية على ظلم هو شرط لازم لتحقيق العدالة والسلام . ونحن نرفض هذه النظرية كما نرفض المبدأ الذي تقوم عليه . سادسا : ان كل حكومة من حكوماتنا قد رفضت رفضا قاطعا ولا تزال ترفض قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، وهو القرار الذي بني على اساسه مشروع القرار » .

وعند اجراء التصويت نجح القرار باغلبية ٥٧ صوتا ضد ١٦ صوتا وامتناع ٣٩ عن التصويت وتغيبت ٧ دول عن الاجتماع كما اعلنت ٧ دول (وهي الدول العربية السبع) عن عدم مشاركتها في التصويت . ثم طرح مشروع القرار اللاتيني ففشل باغلبية ٤٩ صوتا ضد ٤٥ صوتا ، وامتنعت ٢٧ دولة عن التصويت .

ثانيا : قرار حقوق الشعب الفلسطيني

سبق للجمعية العامة في دورتها الرابعة والعشرين المنعقدة عام ١٩٦٩ ان اتخذت قرارا